الاحتلال الاسرائيلي ، ولعل هذا ما يفسر « الغضبة الفورية » للملك الاردني بعد اعلان الاتفاقية مباشرة · فالغى ترتيبات لقائه مع السادات في الرباط ، وطار رأسا الى عمان، وعقد اجتماعا استثنائيا لمجلس وزرائه ، لبحث الوضع ·

لقد اصدر مجلس الوزراء الاردني بيانا في ٩/١٩ ، عشية الاعلان عن اتفاقي كامب ديفيد وفي هذا البيان ـ الذي اثار ضجة غير متوقعة لدى صدوره ـ لا يبدو ان النظام الاردني ابتعد نهائيا عن اطراف كامب ديفيد ، بل كان حريصا ان يحافظ على مسافة ،تتيح له امكانية الدخول في المفاوضات المقبلة اذا توفر بعض الشروط ، فأعلن تأجيل زيارته لواشنطن دون ان يلغيها · وقدم اسئلة لفانس طالبا الاجابة عليها ، ليحدد الاردن ـ على ضوء الاجابات ـ موقفه من الاشتراك في المفاوضات ، سلبا او ايجابا · .

اثار البيان الاردني ردود فعل عربية متفاوتة ، البعض استقبله في حماسة والبعض الآخر استقبله بحذر لا يخلو من تشكيك بحقيقة الموقف الاردني · واذا كان البيان كاشفا للموقف الاردني فان القراءة المتأنية له تصبح ضرورية · ولدى القراءة الفاحصة والمتأنية نلاحظ ما يلي :

(١) اعفى الاردن نفسه من مسؤولية الالتزام ، معنويا او قانونيا بالنتائج المترتبة على قمة كامب ديفيد التي لم يشترك فيها · والنص على اعفاء الاردن نفسه من المسؤولية المعنوية ، يكشف ان النظام الاردني كان متفاهما مع النظام المصري على بعض الامور فيما يتعلق بالضفة الغربية · ويمكن ان نستنتج ـ من دون تجن ـ ان ابرز هذه الامور كان دعم الاردن للتحرك المصري في عقد صفقة شاملة مع اسرائيل · مقابل هذا الدعم يلتزم السادات باسقاط منظمة التحرير الفلسطينية من حسابه ، ويربط اي اتفاق حول سيناء باتفاق حول الضفة الغربية تسمح بعودة السلطة الاردنية اليها · ولما لم يتم ذلك ، فقد اعلن الاردن انه غير ملزم « معنويا » بما تم التوصل اليه ، لان حدود الاتفاق المعلن تخرج عن حدود التفاهم غير المعلن رسميا بين حسين والسادات ·

(٢) لم يشر البيان من قريب او بعيد الى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما لم يشر أيضا الى قرارات قمتي الجزائر والرباط التي تؤكد ذلك ، كما ورد في بيانات السعودية والدول العربية الاخرى · ففي تحديد البيان « للتسوية النهائية العادلة » التي يرضى بها الاردن ، اشار البيان ، من جملة ما أشار اليه ، الى « حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية تامة ، وفي التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الامن والسلام لجميع الاطراف » · أما كيف يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ؟ وعبر من ؟ وما دور منظمة التحرير الفلسطينية في كل ذلك ، فقد اسقطها البيان · وهو اسقاط مقصود ، ويدل على ان ادعاءات النظام الاردني بالالتزام بقرارات قمتي الجزائر والرباط ، ليست حقيقية ، وان النظام الاردني لا يزال يعتبر نفسه هو الطرف المعني والمخول بتقرير مستقبل الضفة الغربية خاصة ، والشعب الفلسطيني عامة · وهذا ما تؤكده النقطة التالية من البيان :

(٣) يقول البيان « ان المملكة الاردنية الهاشمية وهي تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الاول والاصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، لا تتوانى مطلقا عن ممارسة مسؤوليتها ودورها تجاه قضية السلام في المنطقة ، وفي صون حقوق الشعب الشعب الفلسطيني فقط ، بل وايضا دور المسؤول عنه ، وهو بهذا النص يوجه رسالة الى